

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٧٩

الإثنين، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في هذه الفصول من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أحيلت للنظر فيها مباشرة في الجلسات العامة؟

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/52/3)

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرننا في البند ١٢ من جدول الأعمال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الفصول من الأول إلى الرابع، والفروع ألف وباء ودال وحاء من الفصل الخامس، والفصلين السادس والسابع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أحيلت للنظر فيها مباشرة في الجلسات العامة.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٢، و ١١٣ إلى ١١٥، و ١١٩ إلى ١٢١، و ١٣٥، و ١٣٧، و ١٥٣، و ١٦٠، و ١١٦ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإحاطة علما بالفصول من الأول إلى الرابع، والفروع ألف وباء ودال وحاء من الفصل الخامس، والفصلين السادس والسابع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

أطلب إلى مقرر اللجنة الخامسة، السيد جمال مكثفي ممثل الجزائر، أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفيما يتصل بالبند ١١٩ من جدول الأعمال، المعنون "خطط المؤتمرات"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/734. وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.13، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٠ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/745. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.17، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/735. وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.11، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٥ من جدول الأعمال، المعنون "تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/724. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.9، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٧ من جدول الأعمال، المعنون "تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/726. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.10، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

السيد مكثفي (الجزائر)، مقرر اللجنة الخامسة: أتشرف بأن أقدم اليوم للجمعية العامة تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بنود جدول الأعمال المناطة بها. وتتذكرون أن سبعة وثلاثين بندا من بنود جدول الأعمال قد أحيلت إلى اللجنة الخامسة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وفي الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عقدت اللجنة الخامسة ٤٦ جلسة عامة، وأجريت مفاوضات من خلال مشاورات غير رسمية عديدة. وفيما يلي تقرير موجز عن نتائج أعمال اللجنة الخامسة.

وفيما يتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/729. وفي الفقرة ٤ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بالإحاطة علما بالفصلين الأول والخامس (الفرع باء) والفصل السابع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة A/52/3. وقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر هذا بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٣، المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/732. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.12، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٤ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/746. وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع المقرر A/C.5/52/L.15. وفي الفقرة ١٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.16، اللذين اعتمدهما اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٥ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/743. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.20، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. ومواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة الخامسة قد تم توضيحها في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الوفود أنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

هل لي أن أذكر الوفود أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، يُحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت بنفس الطريقة التي جرت في اللجنة الخامسة.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/729)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في تلك الفصول من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحالة للجنة الخامسة؟

وفيما يتعلق بالبند ١٥٣ من جدول الأعمال، المعنون "إدارة الموارد البشرية"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/739. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار A/C.5/52/L.14، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٦٠ من جدول الأعمال، المعنون "قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/52/718. وفي الفقرة ٥ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع المقرر المبين الذي ستقرر الجمعية العامة بموجبه قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر هذا بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩"، سيصدر تقرير اللجنة الخامسة بوصفه الوثيقة A/52/744. في إطار هذا البند اعتمدت اللجنة مشروع القرارين A/C.5/52/L.18، المتعلقين بالمسائل الخاصة بمشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨، ومشروع القرار A/C.5/52/L.19، الجزء الأول والجزء الثاني المتضمن للميزانية البرنامجية المقترحة للعامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وفي الفقرة ٧ من هذا التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع المقررين A/C.5/52/L.18 و A/C.5/52/L.19 واللذين اعتمدهما اللجنة بدون تصويت، وبناء على التعديلات التي تم إدخالها في الجلسة ٤٦ للجنة الخامسة والتي عقدت في اليوم الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية.

تقرر ذلك.

تقرر ذلك.
اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الأول،
المعنون "اتخاذ إجراء بشأن بنود معينة"، دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نكون بذلك قد
اختتمنا نظراً في جميع فصول تقرير المجلس الاقتصادي
والاجتماعي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في
اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٣ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس
مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/732)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في
الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون
تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو
حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٢/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد
اختتمنا هذه المرحلة من نظراً في البند ١١٣ من جدول
الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/746)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع مقررين أوصت بهما اللجنة الخامسة في
الفقرة ٧ من تقريرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد
اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٥ من جدول
الأعمال.

البند ١١٩ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/734)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في
الفقرة ٧ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون
تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو
حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٤/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد
اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٩ من جدول
الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأندية المقررة لقسمه نفاقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/745)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لرئيس اللجنة الخامسة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (رئيس اللجنة الخامسة)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي رئيسا للجنة
الخامسة، أود، سيدي، أن أستري انتباهكم وانتباه
الجمعية العامة إلى تصويب فني في الوثيقة التي ننظر
فيها الآن: A/C.5/52/L.17.

في السطر الثاني من الفقرة الثانية من ديباجة
الوثيقة ينبغي إضافة كلمة "بعامة" بعد عبارة "الدول

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو
حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت اللجنة
الخامسة مشروع المقرر الثاني المعنون "برنامج عمل
اللجنة الخامسة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩"، دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو
حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اختتمنا من هذه
المرحلة من نظرنا في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/743)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في
الفقرة ٦ من تقريرها.

ويتألف مشروع القرار من جزئين. الجزء ألف بعنوان
"الاعتمادات النهائية لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧".
والجزء باء بعنوان "تقديرات الإيرادات النهائية لفترة
السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون
تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو
حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٣/٥٢ ألف وباء).

مشروع القرار المعروض علينا، فسنغتنم الفرصة لنعيد طرح اهتماماتنا، ونأمل أن نتمكن حينئذ من إيجاد حل يلي اهتماماتنا يكون قائماً على مشاورات وتوافق آراء واسعين بين العضوية.

إن كل هذا يجري بروح من تقبل الحلول الوسط وبالضيق الواضح أن المسألة التي أثارناها ستظل على طاولة البحث من أجل مزيد من المناقشة. ونود أن نشكر جميع الوفود التي أعربت عن تفهمها والتي ساعدتنا في السعي لتلبية شواغلنا. ونأمل أن تكون طريقتنا في التصرف متفقة مع المصالح العامة لمنظمتنا، وهي ما نرمي إليه جميعاً في الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا ليتكلم بشأن نقطة نظامية.

السيد منكفيلد (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما أشار رئيس اللجنة الخامسة بالفعل إلى خطأ فني في الوثيقة A/C.5/52/L.17، يود وفدي أن يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى خطأ فني آخر. ففي الجدول الذي ترد فيه الدول الأعضاء وأُنصبت لها المقررة للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠، لا يرد ذكر هولندا في تلك القائمة، ويود وفدي أن يجرى تصويب لهذا الخطأ الفني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه نقطة نظامية هامة جداً، وسيصوب هذا الخطأ الفني بالتأكيد. ومن الضروري تصويب هذا الخطأ نظراً لمساهمة هولندا في الميزانية العادية.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها، بصيغته المنقحة شفويًا من جانب ممثل بنغلاديش، رئيس اللجنة الخامسة، وممثل هولندا، والذي يرد في الوقت الراهن في الوثيقة A/C.5/52/L.17.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٥/٥٢ ألف وباء وجيم ودال).

الأعضاء". وتم اعتماد ذلك في اللجنة إلا أنه سقط سهواً أثناء تجهيز الوثيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين لتعليل التصويت قبل التصويت.

السيدة فريتشه (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسجل موقفنا إزاء مشروع القرار بشأن جدول الأنصبة المقررة الذي نحن بصدد اعتماده.

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن سعادتنا لملاحظة أنه قد تسنى وضع جدول جديد للأنصبة المقررة يحظى بتوافق الآراء بين الأعضاء، وأن نعرب عن أملنا الصادق في أن تسهم هذه الخطوة الهامة في وضع المنظمة على أساس مالي أكثر سلامة، حيث أن الحاجة ماسة لذلك بالفعل.

وقد أعربت ليختنشتاين عن موقفها إزاء جدول الأنصبة المقررة في مناسبات عدة، كتابة وبشكل رسمي وغير رسمي. وكنا نود أن نظل على المساهمة المقررة بنسبة ٠.٠١ في المائة، التي تماثل المعدل الأدنى الذي ألغي بموجب جدول الأنصبة المقررة الجديد. ومع أننا نقر بأن إلغاء المعدل الأدنى شكل خطوة هامة، فنحن نرى أن النسبة المئوية المحددة تعبر عن قدرتنا على الدفع وبالتالي تتفق مع المعايير الأساسية ذات الصلة بوضع جدول الأنصبة المقررة.

ولم يكن في نيتنا أبداً أن نتصرف من طرف واحد بأية طريقة، ونعتقد بأنه لا ينبغي لأي بلد آخر أن يفعل ذلك. وأود بالتالي أن أبلغ الجمعية العامة بأننا سننضم إلى توافق الآراء بشأن الجدول الجديد للأنصبة المقررة على أساس الفهم التالي.

إننا نظل على موقفنا أن مساهمتنا كان ينبغي أن تقدر بنسبة ٠.٠١ في المائة. وبما أن الجدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ قرر مساهمة ليختنشتاين بنسبة ٠.٠٠٥ في المائة للسنة الأولى ونسبة ٠.٠٠٦ للسنة الثانية، فإننا ننوي دفع الفرق بين مساهمتنا المقررة ونسبة الـ ٠.٠١ في المائة عن طريق التبرعات لأنشطة سنعلن عنها في مرحلة لاحقة.

وإذا ما أعيد فتح جدول الأنصبة المقررة للاستعراض في السنوات المقبلة وفقاً للقسم دال من

إن التزام حكومة الولايات المتحدة بالعمل مع بقية الأعضاء لاستعادة الصحة المالية للأمم المتحدة أمر لا لبس فيه. ومرة أخرى نود أن نشكركم، يا سيدي، على قيادتكم لجمعية الإصلاح هذه، ونشكر الرئيس تشودري والمنسق مايكوك وجميع الوفود التي عملت معا لإعداد هذا القرار الذي ننضم إلى مؤيديه.

السيد ولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
لي الشرف مرة أخرى أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وينضم إلى تأييد هذا البيان كل من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - وهي بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا - والبلد المنتسب، قبرص، فضلا عن النرويج.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد جدول جديد للأنشطة المقررة لمنظمة الأمم المتحدة للعامين ١٩٩٨-٢٠٠٠ بتوافق الآراء. إلا أن علينا أن نقر بأن ما قمنا به للتو لا يحل الأزمة المالية الحادة التي تشهدها منظماتنا. ومقترحات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى توفير موارد موثوق بها وقابلة للتنبؤ بها ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أنه، بفضل الدول الأعضاء التي تواصل الوفاء بمسؤولياتها المالية - ومن بينها أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر - لا تزال الأمم المتحدة قادرة اليوم على الاضطلاع بأنشطتها.

إن عملية التفاوض بشأن هذا القرار اتسمت بصعوبة بالغة هذه السنة، ونعلن ترحيبنا بالدور المسؤول والبناء الذي اضطلع به عدد من الوفود خلال المناقشات في اللجنة الخامسة.

ومع ذلك، وفيما نقر بحق كل وفد في الدفاع عن مصالح حكومته، نأسف لأن السعي الحثيث، إلى تحقيق الأهداف الخاصة تغلب، في عدة مناسبات، على الالتزام بمراعاة المصلحة المشتركة للمنظمة.

وينص القرار الذي اتخذناه للتو، في الفرع دال منه، على إجراء مناقشات بشأن إمكانية استعراض جدول الأنشطة في ظل ظروف معينة.

وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يعلن أنه لن يوافق على إعادة فتح باب المناقشات بشأن جدول

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات لتعليق موقفهم من القرار الذي اتخذ لتوه.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نود أن نعرب عن أسى آيات الشناء والشكر للرئيس تشودري وللمنسق الجدول السيد مايكوك، على قيادتهما البارزة للجنة الخامسة خلال دورة طويلة وشاقة. وما كان لنا أن نصل إلى المواقف التي اتفقنا جميعا على تأييدها اليوم لولا قيادتهما وإلهامهما وإبداعهما.

إن الولايات المتحدة تشارك في توافق الآراء تأييدا للقرار المتعلق بجدول الأنشطة الذي طرح هنا اليوم. إننا، شأننا شأن الأعضاء الآخرين، نجد أن هناك مفاهم وعناصر لا تروق لنا تماما، إلا أن هذه العملية لا تستهدف تلبية كل رغبات واحتياجات الجميع. وفيما يتعلق بجدول الأنشطة، لن نشغل على هذه الجلسة العامة بتكرار إعلان مواقفنا المحددة إزاء العناصر المتعددة لمنهجية الإعداد. فمواقفنا معروفة جيدا. وقد تكرر الإعراب عنها في مناسبات رسمية وغير رسمية و "غير رسمية بحتة"، وفي المزيد من المناسبات غير الرسمية خلال الأسابيع الماضية، وستكرر عندما نناقش هذه المسألة مرة أخرى.

إلا أننا نود أن نعلق على الفقرة دال، التي تتعلق باستعراض الجدول خلال العامين الأخيرين من هذه الفترة. كذلك، نود أن نشكر المنسق مايكوك على عمله، الذي أفضى بنا إلى صياغة نستطيع الاتفاق عليها. وكان دوره ودور غيره من الأعضاء الرئيسيين في اللجنة الخامسة أساسيين في التقريب بين وجهات النظر المتضاربة بشأن هذه المسألة والعمل بذلك على تيسير الانتقال إلى مستقبل مالي أكثر إشراقا للأمم المتحدة. وبدلا من تقديم تفسير قانوني لفهمنا لهذا القرار أود فقط أن أصفه على أنه باب مفتوح للسماح بإعادة النظر في الجدول للسنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. وقد قلنا في أثناء المشاورات أننا نود أن نرى بابا مفتوحا لا بابا متأرجحا ولا بابا دوارا، وبالتأكيد لا نود أن نرى رسما تخطيطيا لباب على الحائط. ويتضمن هذا القرار ذلك الباب المفتوح، وسنعمل بجد على امتداد الأسابيع والأشهر القادمة لتهيئة مجموعة من الظروف تكفل لنا أن نحظى دخولنا من ذلك الباب بالترحاب من أعضاء الأمم المتحدة.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة: تقارير لجنة الخدمة المدنية الدولية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٦/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابق منذ عام ١٩٩١.

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/724)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/52/724.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٧/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال

الأنصبة إلا بعدما تصدر الولايات المتحدة الأمريكية أحكاما تشريعية تمكّنها من سداد متأخراتها بالكامل ومن أن تحترم التزاماتها المالية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وإن دخول أي جدول منقح محتمل حيز النفاذ لا يمكن أن يجري قبل سداد الأموال المستحقة تسديدا فعليا.

وإن الاتحاد الأوروبي على يقين بأن جميع الدول الأعضاء ستفي بالتزاماتها للمنظمة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط ووفقا لجدول الأنصبة الذي اعتمده الجمعية العامة. ولا يمكن قبول أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، من طرف واحد، بخفض المبلغ المدينة به للمنظمة.

علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تضطلع لجنة الاشتراكات بدورها في إمكانية إعادة فتح باب النقاش بشأن جدول الأنصبة، حيث يتعين دراسة كل نقطة باستفاضة. ولقد علل الاتحاد الأوروبي موقفه من هذه المسألة عند اعتماد مشروع القرار في اللجنة الخامسة.

وأخيرا، نود أن نذكّر بأن جدول الأنصبة للميزانية العادية ليس سوى عنصر واحد للاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي من أجل كفاية إيجاد أساس مالي سليم وممكن التنبؤ به للأمم المتحدة. وعلى أية حال، فإننا عاقدون العزم على العودة، في الوقت المناسب، إلى عناصر هامة أخرى من مقترحات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تدابير ترمي إلى التعجيل في سداد المتأخرات، وإلى إنفاذ نظام سداد الأنصبة على نحو أكثر صرامة باستخدام الحوافز والروادع، وإلى إصلاح الجدول المتعلق بميزانية حفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

النظام الموحد للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/735)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/52/735.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال

قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق
المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
(A/52/718)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في
الفقرة ٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/52/718.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد
مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر
أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٠
من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/744)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذي يرغب في الإدلاء
ببيان تعليلاً للموقف.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن
مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار البند ١١٦ من جدول
الأعمال بشأن اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين
١٩٩٨-١٩٩٩.

إن مشروع القرار الذي نؤشك أن نعتمده يهتم
سلسلة من المفاوضات المكثفة جرت في ظل ظروف
خاصة جدا.

ومثلما تدرك الجمعية، كان يتعين على المنظمة خلال
فترة السنتين الحالية أن تحقق الوفورات المستهدفة من

الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة
في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/726)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في
الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/52/726.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون
تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو
حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٨/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد
اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٧ من جدول
الأعمال.

البند ١٥٣ من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/739)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في
الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/52/739.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون
تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن
تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٩/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد
اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٥٣ من جدول
الأعمال.

التغييرات لا تدخل إلا على شكل عرضها ولا تخالف القواعد والإجراءات المتصلة بالميزانية. وإن الكيانات التي يغطي هذا الشكل الجديد من العرض ميزانياتها سيكفل لها الأمين العام تخصيص كل الأموال الموافق عليها في ميزانياتها العامة للسماح لها بتنفيذ كل برامجها وأنشطتها المأذون بها. وعلاوة على ذلك، فإن ملاك الكيانات المعنية - وهي وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية وخدمات المؤتمرات والأمن في فيينا - ترد الآن في المرفق الأول لمشروع القرار الأول. وإنما نتوقع، وفقا لمشروع القرار الحالي، أن تظل جميع جوانب الميزنة الصافية قيد الاستعراض، بما في ذلك أثرها على أداء الكيانات المعنية، وأن يقدم الأمين العام تقريرا عن هذا الموضوع في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

لقد انضمت مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى توافق الآراء على اقتراح الأمين العام بإلغاء عدد كبير من الوظائف، على أساس أن هذا الإلغاء لن يضر بقدرة المنظمة على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها تنفيذا تاما. ونود أن نؤكد، كما هو مذكور في مشروع القرار، أن إلغاء الوظائف ينبغي ألا ينطوي على أي فصل غير طوعي للموظفين. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد على الحاجة إلى القيام فورا بشغل الوظائف الموافق عليها حديثا، وثق بأن معدل الشواغر سيظل عند المستوى الذي قرره الدول الأعضاء.

وتبقى مجموعة الـ ٧٧ والصين متمسكة بعملية الميزنة الحالية، التي ينبغي احترامها بالكامل. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على أن أي تغييرات في هذه العملية يجب أن تخضع لدراسة الجمعية العامة وموافقتها المسبقتين. ونود أن نؤكد أن تحديد عملية الميزنة والبت فيها اختصاص قاصر على الجمعية العامة.

وبعد أن خضنا سابقا مضنيا، أدى بنا إلى نصوص تحظى بتوافق الآراء ستعتمد بعد قليل، تأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين - التي تضم ١٣٢ بلدا - في أن تحرص الدول الأعضاء على دفع الموارد المالية إلى المنظمة. وبغير ذلك، ستصبح هذه العملية كلها عملية عقيمة.

وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولممثلي جميع الدول الأعضاء أعيادا سعيدة وسنة جديدة موفقة.

جهة، وأن تتناول عملية الإصلاح الذي اقترحتها الأمين العام من جهة أخرى.

ولقد ووجهت المنظمة، لدى تحقيقها الوفورات المستهدفة، بضرورة خفض النفقات بدرجة كبيرة، ولا سيما النفقات المتعلقة بالوظائف، الأمر الذي أعاق قدرة المنظمة على الوفاء الكامل بتنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها.

وحددت هذه الآثار السلبية في تقارير الأمين العام، فضلا عن تقارير لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين على ثقة من أن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، التي نحن على وشك الموافقة عليها، ستكون قادرة على تصحيح النواقص والصعوبات التي عانت منها المنظمة في فترة السنتين الراهنة في تنفيذها لبرامجها وأنشطتها على نحو ما تتوقعه منها الدول الأعضاء.

إن مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، والتي رحبت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين - التي تضم ١٣٢ بلدا - أضافت بعدا جديدا إلى المداورات المتعلقة بالميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي الوقت الذي كانت فيه الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قيد النظر في اللجنة الخامسة، كانت مقترحات الإصلاح تدرس في الجمعية العامة بأكملها. ولقد طرحت هذه العملية المعقدة وآثارها على الميزانية تحديات إضافية أمام اللجنة الخامسة في مناقشة الميزانية، وهي في حد ذاتها مهمة شاقة بالفعل تواجهها اللجنة مرة كل سنتين.

وقد تقرر المستوى العام للموارد الوارد في مشاريع القرارات المعروضة علينا بعد دراسة دقيقة لاحتياجات المنظمة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ووافقت مجموعة الـ ٧٧ والصين على مستوى للموارد يبلغ ٢٠٠ ٣٣١ ٥٣٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة على أساس أن هذا المبلغ سيسمح للأمم المتحدة بتنفيذ برامجها وأنشطتها المأذون بها تنفيذا تاما. وكان هذا دوما العامل الرئيسي في تحديد موقف المجموعة فيما يتعلق بالمستوى العام للموارد.

ووافقت مجموعة الـ ٧٧ والصين على الميزانية المقدمة على أساس صاف، على أن يكون مفهوما أن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الخامس، المعنون "صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩". هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٢٢٤/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في شرح مواقفها بشأن مشاريع القرارات التي اعتمدت للتو.

السيد مادينز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر منسق هذا البند في اللجنة الخامسة، السيد كارلوس دانتة ريفا، ممثل الأرجنتين، ورئيس اللجنة الخامسة، السفير شودي، على جهودهما من أجل إعداد نصوص تحظى بتوافق الآراء لمشاريع القرارات بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار القيام خلال الدورة الثانية والخمسين المستأنفة باستعراض أساليب عمل اللجنة الخامسة. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن نحاول في المستقبل تجنب الجلسات مثل تلك التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية. ونحن نعتقد أن من الممكن جعل الموافقة على الميزانية أسرع وأكثر فعالية.

وفي هذا السياق، من المحتمل في المستقبل دراسة أساليب جديدة لإعداد الميزانية، مثل إعداد الميزانية على أساس النتائج. ونحن نؤيد المشاريع النموذجية المقدمة من الأمين العام والهادفة إلى استنباط وإدخال أساليب إدارية جديدة. ونحن على استعداد للاشتراك في مناقشات بناءة على أساس التقارير التي سيقدمها الأمين العام عن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، فقد أدهشنا أن بعض الوفود اختارت استخدام هذا الموضوع الحساس والهام للغاية في هذا الوقت الحساس للهجوم على ممارسة متبعة منذ عقد. وأن الاتحاد الأوروبي لن يقبل مطلقا استخدام أي إغفال إداري محتمل من جانب الأمانة العامة ذريعة لإلغاء مخصصات لحقوق الإنسان من الميزانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الخمسة التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها، والواردة مؤقتا في الوثيقة A/C.5/52/L.18 وفي الفقرة ٢٨ من الوثيقة A/C.5/52/L.19 (Part II).

مشروع القرار الأول، المعنون "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩"، وارد، مؤقتا، في الوثيقة A/C.5/52/L.18. واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٢٠/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشاريع القرارات من الثاني إلى الخامس والواردة حاليا في الفقرة ٢٨ من الوثيقة A/C.5/52/L.19 (Part II).

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني (ألف إلى جيم)، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩". هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (ألف إلى جيم) (القرار ٢٢١/٥٢) (ألف إلى جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثالث، المعنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩". هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٢٢/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع، والمعنون "النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩". هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٢٣/٥٢).

هنا أن يسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة إلى الفقرة ٢ من القرار ١٢/٥٢، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار على نحو كامل آراء وتعليقات الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير الإصلاحية الواردة في تقريره في الوثيقة A/51/950. والرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس الجمعية العامة، الوثيقة A/52/664، تتضمن إشارة واضحة إلى البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة في المناقشة العامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة، والذي أحيل فيما بعد بشكل مكتوب إلى الأمين العام.

ففي ذلك البيان، الذي أعيد تأكيده منذ ذلك الحين في مناسبات عديدة، بما في ذلك أثناء اجتماعات اللجنة الخامسة، أشار الاتحاد الروسي بجلاء إلى أنه في حين يوافق على إنشاء إدارة لشؤون نزع السلاح في نيويورك، فإنه من المستصوب أن يعين على رأسها شخص في مستوى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن إنشاء هيكل جديد لنزع السلاح داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة ينبغي ألا يتم على حساب فعالية أداء آلية نزع السلاح في جنيف. وقد أيد موقف الاتحاد الروسي العديد من الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية المفتوحة في المناقشة العامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإننا، في هذا السياق نشعر بقلق كبير إزاء التوجه، الذي لاحظته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، نحو زيادة عدد شاغلي المناصب العليا أثناء عملية إصلاح الأمانة العامة. ويبدو أن التسلسل الهرمي للمناصب يتعرض مرة أخرى للاختلال.

وإن تعيين رئيس إدارة شؤون نزع السلاح في مستوى مساعد الأمين العام يؤيده أيضا جدول التوظيف المصدق به لتلك الإدارة، والذي يتضمن ٤١ شخصا فقط، بما في ذلك موظفي الخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، فإنه أمر ذو مغزى أن يكون في الصف الثاني من سلسلة القيادة في الإدارة الجديدة موظف واحد في مستوى مد - ٢. وفي هذا السياق، فإننا في حين نشرك في توافق الآراء بشأن قرار الميزانية، نود أن نعرب مرة أخرى عن أننا نضم أن الأمين العام في تعيينه رئيس إدارة شؤون نزع السلاح سيأخذ في الاعتبار الموقف المستند إلى مبررات قوية الذي أعرب عنه في مناسبات عديدة الكثير من الوفود.

لقد كانت عملية إصلاح الأمم المتحدة عاملا إضافيا تعين على اللجنة الخامسة تناوله خلال الدورة الثانية والخمسين - بالإضافة إلى القيام في الوقت ذاته بإعداد جدول جديد للأندية المقررة وميزانية برنامجية جديدة. ونحن نعتقد أن القرار المعتمد اليوم يعبر بإخلاص - في نطاق الحدود التي تفرضها الحاجة إلى تحقيق توافق الآراء - عن مقترحات الأمين العام والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

وفي المجال الإنساني، نرحب بأن مزيدا من الاهتمام سيولى للمهام الأساسية، وفقا للقرار ١٨٢/٤٦، فيما يتعلق بسياسات التنسيق والمهام المتعلقة بالتنسيق؛ والنهوض بالمسائل الإنسانية بالتشاور مع الهيئات السياسية، بما في ذلك مجلس الأمن؛ وتنسيق المساعدة الطارئة. ونود أن نعرب عن تأييدنا القوي لتعزيز عملية النداءات الموحدة، باعتبارها وسيلة لتعبئة الموارد وذلك بإدراج النداءات من أجل الانتعاش والتعمير ومن أجل عمليات النهوض بحقوق الإنسان في الميدان. وإننا نتفق مع الأمين العام على أن الأعمال الإنسانية يجب أن تستهدف دائما إيجاد حلول دائمة.

وقبل أن أختتم، أود أن أشير إلى أن اللجنة الخامسة لم يكن بوسعها أبدا أن تحقق هذه النتائج دون مساعدة الأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص مدير الميزانية، السيد وارن ساتش.

السيد ديبنيكو (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد كان مشروع القرار الذي قدمته اللجنة الخامسة بشأن الميزانية، والذي اعتمد بتوافق الآراء للتو، نتيجة جهود جبارة من جانب رئيس اللجنة الخامسة ومنسق هذا البند من جدول الأعمال. ويوفر هذا القرار بشأن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة مبدءاً توجيهياً واضحا لأنشطة المنظمة في فترة السنتين المقبلتين. واعتماد هذا القرار بتوافق الآراء من جانب جميع الدول الأعضاء لا يشهد على تأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييدا غير مشروط لمعايير وحجم الميزانية المجازة لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩ فحسب بل يمكن أيضا الأمين العام من تنفيذ جميع ولايات الأمم المتحدة وبرامجها في إطار الميزانية وفقا للاعتمادات المالية المخصصة لكل مجال من مجالات الأنشطة.

ولقد كرس جزء كبير من العمل المتعلق بالميزانية لمقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام. ويود وفدنا

من المستوى لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويمكن أن يفسر ذلك بطرق عديدة منها أن الأمم المتحدة أصبحت ذات كفاءة؛ أو أن الأرقام الماضية كانت أرقاما بلاستيكية؛ أو أن أولوية المنظمة قد تغيرت؛ أو أن الأنشطة والأغراض التي أنشئت من أجلها المنظمة قد قلصت إلى أدنى حد أو ألغيت. ونحن لا نرغب في إصدار حكم. غير أن المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ أن التضخم على الصعيد العالمي هو اليوم أعلى مما كان عليه في عام ١٩٩٦.

إن الخفض الذي شهدته ميزانية الأمم المتحدة لم يحدث قط أن شهدته ميزانيات مؤسسات حكومية مماثلة. وعلى النقيض من ذلك، ما برحت ميزانياتها تزداد كل عام.

وأبدت اللجنة، لدى نظرها في مقترحات الأمين العام، قدرا كبيرا من المرونة من خلال الموافقة على معظمها، إن لم يكن عليها جميعا، وفي الواقع، فإن عبارة "هذه مقترحات الأمين العام" رددتها كثيرا وفود عديدة. وخطت اللجنة خطوات أبعد لكفالة تلبية رغبات تلك الدول الأعضاء التي لا يمكن أن تقبل المستوى العام لمخصصات الميزانية التي تتجاوز النطاق المستصوب.

والآن وقد دلت الدول الأعضاء على حسن نيتها، فإننا نأمل بأن يقوم الأمين العام، لدى تنفيذ البرامج والتدابير المتفق عليها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بالالتزام بدقة بالولايات التي اعتمدها الجمعية العامة، ورأينا المدروس، أننا سنتمكن، عندما ننظر في تقرير أداء الميزانية من تقديم شهادة صادقة إلى الأمين العام عن تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها، وبخاصة البرامج والأنشطة ذات الأولوية، كما هو متفق عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥١ بشأن الخطة متوسطة الأجل.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على ضرورة أن يضطلع الأمين العام بمعالجة متوازنة لجميع الأولويات المتفق عليها من حيث تخصيص الموارد والتنفيذ. وعلى غرار ذلك، فإن البرامج والأنشطة ذات الأولوية، كما هي محددة في الخطة المتوسطة الأجل، ينبغي أن يكون لها الحق أولا في المطالبة بالموارد التي يمكن أن تتحقق من خلال المكاسب والوفورات المتأتية عن الكفاءة. ونأمل أيضا بأن يسعى الأمين العام دوما إلى موافقة الجمعية العامة، كما أعلن رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، قبل تنفيذ مقترحات تلحق الضرر بالبرامج والأنشطة المأذون بها.

السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحو لي أن أستهل بإعلان مشاركة وفدي في تأييد البيان البالغ للغاية الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، السفير داودي موكاوغو. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس اللجنة الخامسة السيد أنور كريم تشودري ممثل بنغلاديش، ومكتبه، على المهمة التي تم أداءها على نحو طيب. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مختلف بنود جدول الأعمال التي عرضت على اللجنة الخامسة، على جهودهم الجديرة بالشناء، والتي مكّنت اللجنة من التوصل إلى قراراتها. ونود أن نغتتم هذه الفرصة أيضا لتوجه بالشكر إلى السيد كارلوس ريفا ممثل الأرجنتين على قيادته المقتدرة أثناء ترؤسه لجميع المشاورات غير الرسمية الخاصة بهذا البند من جدول الأعمال. وقد كان الصبر والهدوء اللذان أظهرهما خلال جميع الاجتماعات التي تشاركنها مثار إعجابنا.

ومرة أخرى أظهرت اللجنة الخامسة، بعد أن عملت بلا كلل، مسؤوليتها وروحها المعتادة باعتمادها بتوافق الآراء للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أمكن ذلك بفضل التفهم الكبير والمرونة اللذين أبداهما جميع المندوبين. وبينما يولي وفدنا أهمية كبيرة لمبدأ اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، ولا سيما بشأن موضوعات هامة مثل موضوع الميزانية، فإننا نود أن نؤكد على أن المفاوضات الصادقة تقتضي أن توضح الدول الأعضاء آراءها ومواقفها بصراحة وحرية. وتقتضي المفاوضات أيضا روح الأخذ والعطاء على أساس السيادة والمساواة. وفي هذا الصدد، يشعر وفدنا بشيء من خيبة الأمل لأن المفاوضات بشأن الميزانية التي اعتمدها للتو قد قصرت عن اتباع هذه المبادئ. غير أن وفدنا، في إطار روح اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، قدم تنازلات واسعة حتى لا يعيق توافق الآراء.

لقد شهدت الجمعية للتو اعتماد ميزانية يمكن للأمين العام أن يدعوها "ميزانيتي". وقبل ثلاثة أيام اعتمدت الجمعية العامة أيضا مقترحات وتدابير الأمين العام للإصلاح. وباعتماد ميزانيته ومقترحاته وتدابيره للإصلاح، نعتقد أن ساعة العمل قد أزفت. وسيتطلع وفدنا إلى العمل أكثر من الحديث عن الإصلاح. ونحن في انتظار النتائج والقيمة مقابل المال.

ونحن نأسف لأن المستوى العام للموارد المعتمدة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أقل بكثير

نزاع السلاح في نيويورك. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن عن أمل وفد بلدي القوي؛ أن يأخذ الأمين العام بعين الاعتبار، أثناء إنشاء هذا المنصب، موقف أوكرانيا، الذي تم إعلانه مرارا وتكرارا في اللجنة الخامسة وأثناء النظر في التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام، المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، وبخاصة أن هذه المناصب ينبغي إنشاؤها على مستوى مساعد الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة برئيس اللجنة الخامسة، السفير أنور تشودري ممثل بنغلاديش، وبمنسق المشاورات غير الرسمية بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، السيد كارلوس دانتري ريفا ممثل الأرجنتين، على جهودهما التي لم تكل خلال الدورة الماراثونية التي امتدت على مدار ٢٥ ساعة نهاية هذا الأسبوع والتي أسفرت عن اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة بتوافق الآراء.

وأود أن أعرب أيضا عن خالص امتناني لجميع الدول الأعضاء على ما أبدوه من روح التعاون وذلك بتمكيننا من أن نعتد بتوافق الآراء جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير ماك كوك، منسق جدول الأنصبة المقررة، على عمله الرائع.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بغض النظر عن المسائل التنظيمية المتعلقة بالبنود التي قد يتعين النظر فيها من خلال انفاذ النظام الداخلي للجمعية العامة، ومراعاة التدبير الذي كانت قد اتخذته الجمعية العامة في دوراتها ٣١ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٤ و ٥٧ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ وفي الجلسات العامة ٧٦ إلى

علاوة على ذلك، يحدونا الأمل بأن تدلل جميع الدول الأعضاء دون استثناء على التزامها بالمنظمة من خلال توفير الموارد اللازمة للأمين العام لتمكينه من تنفيذ الولايات الممنوحة له. وفي أحد اجتماعاتنا غير الرسمية، أبلغنا بوجود شيك في الجانب الآخر من الشارع، بانتظار أن يعبر الطريق. ويحدونا الأمل بأن يعبر الشيك الطريق، مع الميزانية التي اعتمدها لتونا.

وفي مناقشتنا للميزانية، عبرنا عن قلقنا إزاء عدد من المسائل، مثل ازدواجية العمل، ووضع البرامج والأنشطة في غير موضعها؛ والكثرة المفرطة للوظائف العليا في قمة الهيكل الهرمي المقلوب للمنظمة؛ واستخدام إعادة تقدير التكاليف مقدما لخفض مستوى مخصصات الميزانية؛ والنسب المرتفعة من الشواغر؛ والنمو في برامج معينة. ومع أننا لم نقتنع بالحجج التي ساققتها الأمانة بشأن معظم هذه المسائل، قررنا، في سبيل المصلحة الأكبر للمنظمة، وإعطاء الأمين العام فرصة، أن نغض طرفنا من الناحية التقنية.

وأشير أيضا باهتمام شديد إلى المفهوم الذي عرضه الأمين العام لدى تقديمه لميزانيته. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا على أحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٢٣، الذي كان موضع نقاش مستفيض وتم قبوله بتوافق الآراء بوصفه الأساس القانوني الوحيد لإعداد ميزانية الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، فإن وفدي سيتطلع باهتمام شديد إلى تقرير الأمين العام بشأن استخدام بعض المفاهيم الموازنة الجديدة التي أوصت بها الجمعية العامة على أساس تجريبي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول مجددا إن اللجنة اضطلعت بدورها وكانست عند مستوى مسؤوليتها. فالطعام الآن بات على المائدة. والمجتمع الدولي برمته، وبخاصة البلدان النامية - من الجزائر إلى زيمبابوي في أفريقيا؛ ومن أفغانستان إلى فييت نام في آسيا؛ ومن أنتيغوا وبربودا إلى فنزويلا في أمريكا اللاتينية - ينتظر توزيع الطعام. وهم يتساءلون عما إذا كانت الموازنة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ستتركهم أشد جوعا من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. لقد نَفَخ في البوق، والمجتمع الدولي ينتظر استجابة.

السيد يلتشنيكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتشاطر وفد أوكرانيا وجهة النظر التي أعرب عنها للتو بشأن إنشاء منصب وكيل الأمين العام لشؤون

٧٩ بشأن بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٦ (ب) و ١٧ (ز) و ١٧ (ي) و ٢٠ (ب) و ٢٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩، ومن ٤٣ إلى ٤٥، و ٤٧ و ٦٠ و ٧٣ و ٨٣ و ٩٥ (أ)، و ١٠٤ و ١٠٦ و ١١٢ (د)، ومن ١١٣ إلى ١١٦، ومن ١١٩ إلى ١٢١، و ١٢٣ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٢ (أ)، و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩، أود أن أقترح بأن تبقى البنود التالية من جدول الأعمال قيد النظر أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة:	البند ٤٥ الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامتلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل سلم وحرية وديمقراطية وتنمية
البند ١٠ تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة	البند ٤٧ الحالة في البوسنة والهرسك
البند ١١ تقرير مجلس الأمن	البند ٥٧ الحالة في بوروندي
البند ١٦ (ب) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق	البند ٥٨ إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
البند ١٧ (ز) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	البند ٥٩ مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة
البند ١٧ (ي) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة	البند ٦٠ تعزيز منظومة الأمم المتحدة
البند ١٩ قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة	البند ٦١ مسألة قبرص
البند ٢٠ (ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق	البند ٧٣ استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
البند ٢١ تنشيط أعمال الجمعية العامة	البند ٨٣ ترشيح أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها
البند ٢٤ بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي	البند ٩٥ (أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو
البند ٣٦ قضية فلسطين	البند ١٠٤ المراقبة الدولية للمخدرات
البند ٣٧ الحالة في الشرق الأوسط	البند ١٠٦ تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
البند ٣٩ المحيطات وقانون البحار	البند ١١٢ (د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها
البند ٤٣ الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين	البند ١١٣ التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
البند ٤٤ حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي	البند ١١٤ استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١١٥	الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	البند ١٣١	تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
البند ١١٦	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	البند ١٣٢	تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي
البند ١١٧	تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة	البند ١٣٣	تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
البند ١١٨	وحدة التفتيش المشتركة	البند ١٣٤	تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
البند ١١٩	خطة المؤتمرات	البند ١٣٥	تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١
البند ١٢٠	جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة	البند ١٣٦	تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان
البند ١٢١	النظام الموحد للأمم المتحدة	البند ١٣٧	تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
البند ١٢٢	تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط	البند ١٣٨	تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك
البند ١٢٣	تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	البند ١٣٩	تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية
البند ١٢٤	تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)	البند ١٤٠	تمويل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي
البند ١٢٥	تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	البند ١٤١	تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي
البند ١٢٦	تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا	البند ١٤٢	الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
البند ١٢٧	تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعمليات الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة	البند ١٤٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية
البند ١٢٨	تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال		
البند ١٢٩	تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق		
البند ١٣٠	تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص		

البند ١٥٣ إدارة الموارد البشرية

المداولات في الجلسات العامة وفي الاجتماعات غير الرسمية. وأظهرت هذه المناقشات واسعة النطاق توافقا ملموسا في تطلعات الدول الأعضاء ومقاصدها بشأن الحاجة لتجديد المنظمة بما يجعلها أكثر استعدادا لمواجهة الحقائق والتحديات الجديدة.

البند ١٥٤ تمويل فريق المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

البند ١٥٧ إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

ونتيجة للتفكير الابتكاري والرغبة السياسية الملموسة في التوصل إلى الأهداف المرجوة، وضعت الجمعية العامة شكلا جديدا للمداولات، وهي المشاورات غير الرسمية المفتوحة لجميع الأعضاء. وسمح ذلك لجميع الوفود، الصغيرة منها والكبيرة، بأن تشارك مشاركة نشطة في النقاش بشأن هذا البند ذي الأهمية الخاصة. فضلا عن ذلك، مكنها ذلك من الإسهام بالقدر نفسه في النتائج النهائية لهذه العملية الطويلة والمجدية.

البند ١٥٩ تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تبقى على بنود جدول الأعمال هذه للنظر فيها أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

بيان الرئيس

وقد احتجنا إلى عقد ١٦ جلسة من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية، وعدد من الاجتماعات المسماة "بالاجتماعات غير الرسمية العارضة"، التي عقدها "أصدقاء الرئيس"، وعدد لا يحصى من الاجتماعات والمشاورات في مكتب رئيس الجمعية العامة، قبل أن نتمكن من اختتام مناقشتنا لتقرير الأمين العام بشأن "تجديد الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات". وكما يعلم الأعضاء، اتخذت الجمعية العامة قرارين أثنت فيهما على الأمين العام لجهوده وحددت خطوات إضافية ضرورية لتنفيذ اقتراحاته الهادفة إلى تعزيز الآلية المؤسسية والتنفيذية القائمة واستحداث اللازم من الآليات الجديدة من أجل الأداء الناجح للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن نختم هذا الجزء من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات والتقييمات الأولية لما تمكنا من تحقيقه معا منذ أن بدأنا مداولاتنا.

أولا، أود أن أبلغكم أن الجمعية العامة نظرت خلال أشهر عملها الثلاثة ١٣٨ بندا. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن جميع تلك البنود كانت بنودا هامة، وأنها قد تمكنا، في رأيي، من مناقشتها مناقشة مثمرة. وعلى الرغم من اختلاف الآراء التي أعربت عنها شتى الوفود والحساسية السياسية لبعض القضايا، ساد جو من التعاون والاحترام المتبادل للمواقف الوطنية خلال مداولات الجمعية العامة. وقد اتخذت الجمعية العامة ٢٧٠ قرارا، كان ٧٦ في المائة منها تقريبا بتوافق الآراء، و٧٧ مقررًا بشأن قضايا رئيسية تواجه منظمنا اليوم. وتنوعت الموضوعات التي غطتها تلك القرارات، وأظهرت اتساع ومدى المسؤوليات التي تواجهها هذه المنظمة في وقت تجديدها وفي وقت التحديات العالمية الجديدة.

وفي هذا الصدد، أتقدم بالشكر إلى جميع "أصدقاء الرئيس" و"أصدقاء الرئيس المميزين"، وإلى جميع الوفود، على مشاركتهم النشطة والبناءة في مداولاتنا بشأن تقرير الأمين العام. ويهمني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه، وفقا لطلب الدول الأعضاء، أرسلت إلى الأمين العام الآراء التي أعربت عنها الوفود والتعليقات التي أبدتها خلال المناقشات، مشفوعة بطلب أخذها في الاعتبار الكامل في تنفيذ عملية الإصلاح.

وفي الوقت نفسه، آمل أن يوافقتني الأعضاء على أن هذا الجزء من الدورة قد كان، إلى حد ما، جزءا متميزا. فقد تميز بقيام الجمعية العامة بدراسة الإصلاح المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة الذي اقترح الأمين العام، السيد كوفي عنان، خطوطه العريضة. وقد سيطر هذا الموضوع على المناقشة العامة خلال أعمال الجزء الرفيع المستوى من الدورة. كما كان موضوعا لمناقشات مستفيضة خلال

وعلى الرغم من وجود قضايا عديدة لم تحسم بعد في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءات تتعلق بإنشاء صندوق ائتماني دائر، وإعادة دراسة دور وكالات الأمم المتحدة، ووضع أحكام "الآجال المحددة"، لدينا اليوم سبب يكفي لتأكيد أن عملية الإصلاح قد أصبحت حقيقة واقعة. فقد حظيت بدعم مقررات محددة

مجلس الأمن قبل نهاية الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة، كما نعلم جميعاً، تجري في ظل خلفية الحالة المالية غير المأمونة للمنظمة. وخطورة الحالة المالية لمنظمتنا هي التي استدعت أن نعقد اجتماعاً، بناءً على طلب الأمين العام، للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالموضوع. وسيبقى هذا الموضوع قيد الدراسة المتأنيبة في الفريق العامل المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة خلال الشهور المقبلة.

وخلال الشهور الماضية في هذه الدورة للجمعية العامة، شهدنا عدداً من الإنجازات الهامة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح. وأجرت الجمعية العامة تبادلاً هاماً للآراء في اللجنة الأولى بشأن قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي أولاهها الرأي العام العالمي أيضاً اهتماماً فائقاً. وقد حدث ذلك في ظل خلفية الختام الناجح لعملية أوتاوا. واتخذت الجمعية العامة بمناسبة هذا الحدث التاريخي قراراً متعلقاً باتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام.

ولا يسعني إلا أن أشير إلى إسهام آخر للجمعية العامة في عملية نزع السلاح. فبعد هذه الدورة، ووفقاً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة، ستظهر في العالم منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية - وستكون هذه المرة في وسط آسيا. إن اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا لقي التأييد من جميع الدول الأعضاء، كما اعتمد القرار المتعلق بهذه المسألة بدون تصويت.

ثمة مصدر آخر يبعث على الارتياح نجم عن عمل الدورة هو اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ولقد أمكن اعتماد هذه الاتفاقية نتيجة تسوية تم التوصل إليها فيما بين الدول الأعضاء. وهي بالتأكيد ستسد الثغرة الموجودة في القانون الدولي بشأن الإرهاب، وستكون خطوة هامة إلى الأمام نحو مكافحة هذه الآفة.

واقترنا أيضاً أكثر من أي وقت مضى، نتيجة الجهود المشتركة التي بذلناها، إلى إنشاء محكمة جنائية دولية. ولا يوجد شك اليوم في أهمية وضرة إنشاء هذه

من الجمعية العامة، وهو ما ينقل الأمم المتحدة، دون شك، إلى مرحلة جديدة من تاريخها.

وقد حدث كل ذلك بسبب الروح الحقة لتوافق الآراء التي برزت خلال مداولاتنا بشأن هذه المسألة والتي ستكون ذات قيمة هائلة في جهودنا المقبلة لتطوير عملية الإصلاح هذه وإكمالها. وبالدخول في هذا الجهد، فإننا نسعى إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة لتخدم بشكل أفضل سكان قريتنا العالمية في سعيهم لبناء عالم أكثر أمناً وصحة وعدالة وازدهاراً.

كذلك اجتذبت مسألة إصلاح مجلس الأمن اهتماماً كبيراً من الدول الأعضاء. وقد أثارها خلال المناقشة العامة زهاء ١٦٠ رئيس وفد، مما يبين بشكل واضح اهتمام الدول الأعضاء الشديد بهذه المسألة.

إن تبادل الآراء واسع النطاق بشأن هذا الموضوع خلال النقاش في الجلسات العامة كان صريحاً ومباشراً بشكل ملفت للأنظار. وعلى الرغم من أنه بيّن أن الدول الأعضاء جميعها تشترك في الإيمان بنفسه بالحاجة إلى إحداث تغييرات في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله، أثبت تبادل الآراء هذا أيضاً مرة أخرى عدم وجود توافق آراء واضح بشأن كيفية ترتيب هذه التغييرات.

وقد اتفقت الجمعية العامة على عدم البت في هذا الموضوع في هذه المرحلة. إلا أنها ستواصل عملها في هذه القضية في النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية ذي الصلة.

وأعود إلى بياني الافتتاحي فأشدد على المبدأين اللذين ينبغي لهما، في رأيي، أن يحكما نهجنا في تناول أية قضية تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، وهما الواقعية والمسؤولية. إن علينا أن نكون واقعيين ومسؤولين للغاية بشأن الاقتراحات المتعلقة بمستقبل هذه الهيئة الأساسية في منظمتنا.

وآمل أن تنجح المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه في التأكد مما إذا كان يوجد في الواقع ما يسمى بالوصفة السحرية لتوسيع عضوية مجلس الأمن. وآمل أن يتوفر لنا تصور أوضح عن مستقبل

لقد تعمدت إبراز هذا الإنجاز للدورة الثانية والخمسين لأنه يبعد المنظمة عن شفير الإفلاس ويفتح الباب أمام إمكانية أن تتمتع الأمم المتحدة باستقرار مالي في المستقبل.

ولقد اتفقتنا أيضا خلال هذه الدورة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة، الأمر الذي يظهر كذلك التدابير والمقترحات التي تقدم بها الأمين العام بشأن برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

وينبغي أن يذكر بصورة خاصة أن مناقشة جدول الأنصبة المقررة لا تتزامن مع مناقشة الميزانية إلا مرة كل ست سنوات. وهذا الظرف أضاف بعض الصعوبات إلى عمل الجمعية العامة بشأن هذه المسائل، ولكن يسعنا القول، بالحكم على النتائج النهائية، إن هذه الممارسة كانت ممارسة ناجحة أيضا.

وفي الختام، أود أن أقول إننا استطعنا أن نحقق اتفاقا عريضا على معظم المسائل، فضلا عن الاستراتيجيات لمعالجتها. واستطعنا كذلك أن ننجح في حل عدة مسائل مثيرة للجدل دون أن ننفد روح التعاون والتفاهم المتبادل.

لقد أجرينا تحسينا كبيرا في عملنا خلال هذه الأشهر الثلاثة الماضية. وبوسعنا أن نبرز بصورة خاصة

الهيئة، واتضحت معالم مشروع النظام الأساسي للمحكمة في هذه الدورة.

ولقد حققت الجمعية العامة أيضا قدرا كبيرا من التعاون في مجالي التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي، فضلا عن عدد من المسائل الهامة الأخرى. واليوم أصبحت التنمية مسألة ذات أولوية للمنظمة، وينظر إليها بحق على أنها جزء لا يتجزأ من هذه المسائل الهامة، من قبيل صون السلم والأمن الدوليين. وهذا الفهم ساعد الوفود على تسوية خلافاتها المتعلقة بجوانب معينة من التنمية، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، ومن صالحنا جميعا ومن صالح المنظمة ظهور توافق في الآراء.

ومما يلاحظ بصورة خاصة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة والذي ينشئ عملية للقيام، قبل نهاية عام ٢٠٠١، بعقد منتدى دولي رفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية. وأود أيضا أن أعلق أهمية خاصة على القرار بتجديد الحوار المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة.

ولقد تناولت الجمعية العامة أيضا بإسهاب مسائل أخرى، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن مسائل تتعلق بالمخدرات. وفيما يتعلق بالموضوع الأخير، تقدمت الجمعية العامة بمقترحات معينة من أجل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية، التي ستعقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه من العام المقبل. وقررت الجمعية العامة في قرارها المتعلق بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، أن تعقد مؤتمرا عالميا معنيا بالعنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

ولقد تناولنا أيضا مسألة استعراض واعتماد جدول الأنصبة الجديد. وجاء وضع الجدول بناء على اقتراح وتبرير عدة وفود على أساس أن أية ميزانية، إذا أردنا أن تكون سليمة، ينبغي أن تقوم على فرض ضرائب مناسبة.

ونظرا للقيود المالية للأمم المتحدة، فضلا عن جدول أعمالها الصعب والمثقل، ثبت أن المداولات بشأن هذه المسألة معقدة جدا. فمعظمها جرى في اللجنة الخامسة، واستطعنا في نهاية هذا الجزء من دورة الجمعية العامة أن نعتد جدولنا جديدا للأنصبة.

الشفافية المعززة في عمل الأجهزة الرئيسية للمنظمة. فالجمعية العامة، من جهتها، اتخذت خطوات معينة لترشيد جدول أعمالها وتبسيطه. وأجريت تحسينات كبيرة أيضا في التنظيم العام لعمل الجمعية. وكدليل على هذا المنحى، أنهت معظم اللجان أعمالها قبل الموعد المحدد بكثير.

واسمحوا لي، قبل تعليق الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أن أتقدم إلى جميع الوفود بتقديري الخالص على مساعيها وعلى تعاونها المفيد جدا وعلى عملها النشط خلال هذه الأشهر.

وأود أن أعرب عن آيات شكري الخاصة للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللموظفين في الأمانة العامة الذين نعمت بالتعاون الوثيق معهم طوال فترة ثلاثة أشهر كاملة من عملنا.

وأتوجه بكلمات الامتنان أيضا إلى جميع نواب رئيس الجمعية وجميع رؤساء ونواب رؤساء ومقرري اللجان الرئيسية على إسهامهم الممتاز في إنجازاتنا المشتركة.

وبما أننا على وشك الدخول في موسم الأعياد، أتمنى لكم جميعا أعيادا سعيدة وسنة جديدة سعيدة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥.